

تجريد المقاصد على

١٨٨١

٩٨٨٨١

١٥

شخص

الأزهار والنصرة في حكم الأفاضل المحكمين

تأليف سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى

الشيخ العالم محيي الدين

عبد القادر ابن حسين

ابن علي المعروف

بابن مغيرة

الشافعي لطف الله تعالى

به في الدارين

امين ابراهيم



هذا هو الأصل
الاسلامي

فانه كذا ولد مع العلم الذي وارثه انما انما انما
في الدنيا الموقوف على ارضي حنكته اذ لم يلزمهم اجاله
ولا ربح للوقوف اسوء اكد وكبره انه لا بد من احصائه
في الحاله هذه بل لما ذكر الراضا المطالبه بتفريجهما با اظهر المعنى
ما في ليس هو الجسد العبد الموقوف اذ احب جانيه فوجبه
سقطا سرفسته وان ارجع لوعا على ان الملك ينبغي في
الموقوف الى الله تعالى ان الله لا يرضى للمواضع والوقوف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه توكلني
الحمد لله الذي ورث عباده المقربين دار السلام وملك
ارضها وقصورها مع الخور المقصورات في الخيام. وانذر لم
هذا النعم القيم فلا تنهدم قصوره بدمر الارمنه والايام.
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة افوز
بها يوم الزحام. يوم تبيض وجوه وتسود وجوه بين يدي
الملك العلام. واشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله
سيد من رفع الله تعالى اعلاه على الاعلام.
وقطع بسيف نبوته حجج المنافقين اللبائهم واسر
به ليل الوجود من المسجود المدام صلى الله
وسلم عليه وزاده فضلاً وشرفاً لديه ما تاح طائيد في الدهور
والاعوام. وعليه واصحابه وعليهم افضل الصلوة
والسلام ورضي الله تعالى عن اماننا الشافعي الصديق
المقرب قطب داية الاسلام. وعن ساير الميامين

آية

و ايرتاد بالخير عليه السلام

لله مقرة رواق المقار يستريح بالراح
آية المديين الامام **امام** فقد وقع سوال
في شهر رمضان سنة احدى وتسع مائة صوته رجل تولى
النظر على بيت موقوف قد انهدم اكثره والحال ان ارضه مكلنة
فهول له ان يستاجدا لارض المذكورة ويبنى فيها بيتاً لنفسه
مع كون الارض مستغلة ببعض بيتا قائم واساسه راسخة واشتد
في الارض المذكورة اولا وماذا يترتب عليه شرعاً لما
فعل ذلك وادعى رفع الوقف بهذا البناء الذي جرده
افتوتاً مأجورين **فاردت** ان افرد الكلام على
جواب ذلك في منتصف مصنف محصور في باب **الباب**
الاول في كلام الائمة من الفقهاء من اصحابنا
المتقدمين والمتأخرين **الباب الثاني** في الرد
على هذا الرجل المستغنى عليه في مسئلة من علم الكلام
وسبباً في بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وكل
باب من هذين البابين يصلح ان يفرد بالتصنيف لكن
القول في ذلك. لكن حاولت طريق الاختصار.

وطلبت من الله تعالى العيادة والانتصار على الجهال النجار
 انه كرم رحيم ستار **الباب الاول قال شيخ**
 الاسلام محيي الدين النواوي في روضته وحجة المذهب
 والقياس على ما لو استاجر دارا مشحونة بامتعة يمكن
 الاستغلال بنقلها في الحال فانه يجوز على الصحيح هذه
 عبارة النووي نفعا لله تعالى والمسلمين بعلومه **وقد**
 صرح بهما فقه المذهب نجم الدين بن الرفعة شيخ الشافعي
 وشيخ ائمة عصره في الكفاية وسياتي ان شاء الله تعالى
 كلام العلامة بن القيم صاحب نكت المنهاج
 في مختصر الكفاية المسمي بتسهيل الهداية وتخصيل
 الكفاية **ولقد** ترجمه الجلال الاسنوي صاحب اللها
 وغيرهما من تصانيف النافعات في طبقات الفقهاء واشي
 عليه وعلى تصانيفه المذكورة وعدت هذه الترجمة من
 محاسن الاسنوي حجة الله عليه فانه كان معاصرا له
 وهذا دليل على شدة حرصه على الاضاف الذي هو جود

بيان
 على

من الدين **ولقد** لم يتركه اكايد العلماء في تراجم ائمة عصره
 في الطبقات ومعاجم الشيوخ والتواريخ يشهد بذلك من
 له اطلاع على احوال الائمة **واما** ما شاهد به بعض العصر
 في حق اهل عصرهم فمرطط بعضهم بالعدا او بالجهل
 المركب وانت اذا تأملت احوال هؤلاء الفرقة بعين
 العدل تجد ما هو اسد من ذلك قد ارتكبوه وخالفوا
 امر الله تعالى ونهيده بل نسوه **وياليت** شعري
 من كانت هذه صفته كيف يترجم انه من اهل العلم
 والعدالة **والسنة** الاكوان تنادي يا مطروح في ميدان
 الصوان **اغضبت** الرحمن وانت ملقي على حيف الجرح
 وكان والضلالة **قال السهروردي في عوارف**
المعارف اعلم الناس من عمل بعلمه ولو قل علمه
 واجهل الناس من لم يعمل بعلمه ولو كثر علمه
ثم قال ولا يغرك تشدقه في المبا حث
 واستطالته في المجالس فانه اجهل الخلق عند الله

بين من

٣١
تعالى والكلام في ذلك مبسوط في المطولات
فقد ارا ذلك الوقوف على ذلك فعليه فعله باحيا علومه
الدين ملحجة الاسلام الغدالي مرضي الله عنه
وعنايه وهو الكتاب الذي البديع الذي يصنف
مثله في بلاد الاسلام ولقد نعت ايضا بهذا
النعته الحقيقي في بعض التصانيف
فاعتز بعض الناس على في ذلك في بعض
الاكابر من شيوخنا وقال لا تسلم ان هذا الكتاب
ينعت بهذا النعت فاستدل ببيت بهذا الاعتراض
الساقط على اجمال قابله فان هذا الكتاب قد
خضع له اهل الشرقي والغربي حتى قال بعض
المعلمين لاحترفت كتب الاسلام ولم يتق منها الا
احيا علوم الدين لكني الناس نعتا فانه جمع في بين
الشرعية والحقيقة يشهد بذلك من طالع
ومارسه وشاهد ترتيبه البديع المذكور يستحق

اليه

اليه فانه قسمه الى اربعة اباغ الربع الاول في العبادات
الربع الثاني في القادات الربع الثالث في المهلكات
الربع الرابع في المنجيات واذا تأملت كل ربع من
هذه الاربعة تجد قد اشتمل على علوم جليلة لم تجد
في كتب غيره من الائمة وان وجدت في كتب
المتأخرين بعد ذلك غير هي جواهر قد استخرجتها
الائمة من بحر علومهم ونواميس الشريعة
والحقيقة قد لفظتها السنة افلامه **ولهذا**
قال بعض الاكابر من المالكية الناصية
فضلة علوم الغدالي **وما احسن ما قال بعضهم**
لمحمد بن محمد بن محمد فضل علي العلماء بالتمكين
احيا موت الدين بعد مماته بكاتبه احيا علوم الدين
وقال بعضهم في ابيات ساقها العلامة عفيف
الدين اليا فعي في الارشاد احدا عمه الشافعية
المتبحرين في طبقات الاسنوي واحدا الا وليل

المتبحرين أيضا في طبقات الاوليا الشيخ الاسلام ابن المقفع
 فقال هو ممن تنزل الرحمة عند ذكره، ولم احفظ
 الان منها الا بيتا واحدا الآن لي عنهما عشرين سنة
 وهو قوله **فاحبا علوم الدين طالعه تنتفع**
بمجد علوم المستنير المحصل والكلام في ذلك
 بطول بل يخرج عن المصنوع، وليس لهذه القريض
 عندي جواب الاقوال العارفة بالله ابن الفارض
 اثبت يوتالن تلمر ظهورها وابوابها عرس سكر
قال العبد في استجار دار مشجوتة بامتعة يمكن
الاشتغال بنقلها في الحال جائد في الاصح في اصل الروضة
 في اول الباب في شرح في اخذ انه ان امكن تغيرها
 في مدة ليس لها اجرة صح والا فلا انتهى **وهذا**
 حاصل ما صرح به الزركشي في القواعد **وقد حزم**
 به الارديلي في الانوار **واقصر الراجعي على نقله**
 للائمة من فتاوي القفال **احفظها هذا هو**
 المزمع

الان

مشكك

لمنتها
لنتها

وهو المذهب، **والثاني** ان كان يذهب بذهب
 في التفرغ جميع المدة لم يصح وان كان يبقى منها شيء صح
 ويلزم قسطة من الاجرة اذا وجد فيه التسليم
 وهذا وجه مرجوح مقابل **الصحيح في الروضة**
 كما تقدم والله اعلم **ولا كرا** الراجعي والنووي
 ان هذه المسئلة تقرب من اجارة الارض المزروعة
 من جهة تاخير التسليم وان كان فيها مانع اخر
 وهو عدم الرعية، **وقال ابن الصلاح**
 في فتاويه ما نصه **مسئلة** فيمن استجار ارضا
 موقوفه على الجامع ليدني فيها اجارة صحبة
 فلما انقضت المدة استأجرها شخص اخر فهل
 يصح اجارة هذا المستأجر وما حكم هذا البناء هل يتغير
 فيه بين الامور الثلاثة المستأجر او الناظر او لاه
 اجاب رضي الله تعالى عنه استيجار هذه المسا
 هذه الارض مع شغلها باطل ولا علة له مع

ذلك في البناء وحكم هذا البناء انما باجرة المثل
فانظر الى هذا التصريح الفصيح الذي لا يرد
الا محضر التجادل والتفاني والتخصيب بالمعمل
ولقد بلغني ان بعض القضاة حكم بصحة هذه الا
جاعة الباطلة بل بلغني بعد ذلك انما حكم
بالموجب فانه اكثر مما هذا الا تغفل كثير القضاة
وتسهلون عن الحق والحداف عن الشريعة المظهرة
التي لا يدخل عليها الدخيل ولهذا اكل من ادخل
فيها شيئا ليس منها الا فيض الله تعالى لها من ينصب
لها ويرب عنها ويرد علي من خالفها مصادقا
لقول سيد الاولين والاخيرين المصطفى صلى
الله عليه وسلم لا تزال طائفتان من امتي ظاهرين
على الحق حتى ياتي الله ثم ان هذا الرجل المستفتي
عليه صار يتمسك بهذه الحكم الباطلة ويتشدد
به بين العوام ويزعم ان هذا حكم الله وقع في محله
كلا والله هذه احكام الشيطان لا احكام الرحمن

بنته

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكل
الناضي انما اوقعه في هذا الحكم المردود عليه
الانما يدعي الشهود عنده في خلاف الواقع لكن بحسب
يدان يرجع للحق لانه حكم تبين قساده وبطلانه
ولا عار بذلك فان المجتهد المطلق مخطئ في
اجتهاده فضلا عن المقلد ومع ذلك قضى له الشارح
عليه افضل الصلاة والسلام باجر في متابريه
وسعيه ومن المشهور ما حكى عن بعض اكابر
العلماء انه افتى في واقعة علي خلاف الصواب
سهرؤا اوبلا نظرا وشرط الاقناع النظر كما اخرج
به النووي في مقدمته شرح المذهب نبعا لابن
الصلاح في آداب المفتي والمستفتي ثم انه راجع
النقول فرأي الصواب بخلاف ما اقتضاه ما جتمع
ببعض الحكام من القضاة وسأله ان يامر مناديا
بنادي الا ان فلانا المفتي قد افتى في المسئلة

حسين

السَّامِيَّةَ خَطَاً فَلْتَعْدِرْ وَلَا يَجْلِبِهَا قَامِرٌ
 الحَاكِرُ بِذَلِكَ فَضِيَّ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَارْضَاهُ وَأَرْضَاهُ
 وَهَذَا شَأْنٌ مِنْ لَدُنِّي عِلْقَةٍ فِي الْإِسْلَامِ
 وَدَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ فَضَلَّ عَنْ الْعِلْمِ أَهْلَ الدِّينِ
 وَالزَّهْدِ وَالْوَرَعِ وَالْحِكَايَاتِ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ عَنْ السَّلَفِ
 وَالْخَلَفِ لَيْسَ هَذَا مُحَلًّا لِاسْتِعَابِهَا مَا لَوْ لَاحِبَ الْإِنْسَانِ
 عَلَى الْقَنَافِ وَفَقَنِي اللَّهُ تَعَالَى وَآيَاهُ لَطَاعَتُهُمْ تَخْلُصُ
 مِنْ نَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ
 وَالْإِدْخَالُ فِي قَوْلِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضٍ فِي الْحَيَّةِ وَقَاضٍ فِي النَّارِ
 وَخَلَاصُهُ أَنْ يَرْسُلَ خَلْفَ الرَّجُلِ الْمُسْتَفِي
 عَلَيْهِ وَيَمِزُقَ هَذَا الْمُسْتَدَّ الْبَاطِلَ الَّذِي يَبْذُرُهُ
 وَيُؤَدِّيهِ النَّادِي الشَّرْعِي فَإِنَّهُ دَلَسَ عَلَيْهِ
 مَعَ التَّبَيُّنِ وَغَطَّاهُ عَنِ الْمَوْحِي حِكْمَ خِلَافِهِ
 وَلَقَدْ أَقْبَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْخُنَا الْعَلَامُ

نور الدين الأشعري أظالم الله بقاءه ونفع به السَّالِمِينَ
 بَعْلُومُهُ فَقَالَ مَا نَصَهُ لَيْسَ لَهُ اسْتِجَارٌ
 الْأَرْضُ الْمَذْكُورَةُ وَإِذَا فَعَلَ كَانَتْ الْأَجَارَةُ بِالْطَّلَعِ
 وَدَعَا هَؤُلَاءِ ذَلِكَ صَارَ لَكُمْ وَأَنْ حَكَمَ الْوَقْفُ أَنْ
 عَنْهُ كَلَامٌ بَاطِلٌ لَا يَلْتَقِ إِلَيْهِ تَبَايُلًا قَائِلُهُ بِالرَّ
 وَالزَّجْرُ عَنْهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ مِنْ
 الْوَقْفِ إِنْ كَانَتْ تَحْتِ يَدَيْهِ وَبَدَلُهُ إِنْ كَانَ تَابًا
 وَتَجَبَّرَ عَلَى تَقْضِ مَا بَنَاهُ وَالْحَالُ هَذِهِ هَوَاسُهُ
 تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَقْبَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا
 شَيْخُنَا الْعَلَامُ كَمَالُ الدِّينِ الْقَادِمِيُّ الْمَعْرُوفُ
 بِالطَّوِيلِ أَظَالَ اللَّهُ بَقَايَاهُ وَنَفَعْنَا بِعِلْمِهِ
 فَقَالَ مَا نَصَهُ لَا تَصِحُّ الْأَجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ
 مَعَ وَجُودِ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَإِذَا ادَّعَى رَفْعُ الْوَقْفِ
 أَيْ انْتِهَاءَهُ بِالْإِسْتِهْدَاءِ أَمْ قَدْ كَانَ ظَالِمًا بَاطِلًا
 كَلَامُهُ أَدَبٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ خَاطِئًا مَعْذُورًا

في جهله علم وتجب عليه رد ما اخذه من
 اجزاء العين الموقوفة فان تلف منه ببدله
 والله تعالى اعلم بالصواب قال شيخ الاسلام
 البلقيني في التدريب والاجارة التي يتصل
 تر منها بالعقد لابد من امكان الانتفاع بالعين
 عقب العقد الا في صورتين الدار المشحونة
 بالامتنعة اذا لم يفت في التفريق ومن ثلث اجزاء
 الثانية الارض للزرع وعليها الماء الذي يحبس
 في وقت الزرع عادة واما استيجار الارض
 عصر التي لا تأكل الا النبل الغالب قبل الزيادة او بعد
 الزيادة وقبل الثمر فظاهر النصل بطل اجازتها
 للزرع عطف واخذ بعضهم واجازته الماوردي
 في الثانية ويلزم منه تاخر منفعة المستأجر عما عن
 العقد فان اعتذر ذلك كان مستثنى وهو الاصل
 والاحوط ان توقع الاجارة في ذلك على ان ينتفع

بيان



كما ما شاء وأما الارض التي لا تأكل الا الزرع
 الغالب هـ فانه اذا اجارها رخصا ايضا لتمامها
 يصنع بها المستأجر ما يشاء عديم البناء والفراس
 فانه يصح وتلزمه الاجرة اذا استولى في زرع او لم يزرع
 وله الزرع ان امكنه هـ قال البلقيني نص
 على ذلك كله في له واجازته الماوردي في الثانية
 اي في المسئلة الثانية وهو بعد الزيادة وقبل
 الزرع حاصل ذلك انها صفة لموصوف محدوف
 وقال ابن النقيب في محصر الكفاية
 ومنها استيجار الدار المشحونة بامتنعة يكن الاستعمال
 بنقلها في الحال جائز على الاصح كذا صح في اصل الزرع
 في اوائل الباب ومنعه الجويني وحكا الرافعي
 فيه فيما واخذ الباب عن الائمة جوايز هـ
 احدهما وصحة التواوي انه ان امكن التفريق

سا
 اذا اجارها

في مدة ليس لشئها اجرة صح والاطلا والشائي ان كان
 يذهب في التوزيع مدة الاجارة لم يصح وان كان
 يبقى منها شيء صح وان بقيه قطعه من الاجرة اذا وجد
 التسليم وخرجوا عليها ما لو استجسا سنا جرد
 دال الابلدة اضري فانه لا يتاقي التسليم الانقطع
 المسافة وصح النواوي فيها الصحة ايضا والله
 اعلم **فصل** قال ابن الصلاح في فتاويه
 رجل استأجر داراً موقوفة للبناء والغراس
 مدة معلومة وبنا وانقضت مدة الاجارة فهل
 يكون حكمها حكم المطلق في ملكها بالقيمة او في
 القلع وغرمه او حشر النقص او يقيمها باجرة للثلث
اجاب رضي الله تعالى عنه يجري في الوقف
 من ذلك الاتيان باجرة المثل ولا يجري القلع
 مع غرامته ارش النقص الا اذا كان ذلك صالح
 للوقف

حكم

للوقف من الاتيان وكذلك لو غدر غادر الارش من عنده
 ولا يجري التملك بالقيمة الا اذا كان شرط الواقف
 جواز تحصيل مثل ذلك الغراس والبناء لجهة الوقف
 والله اعلم **وقال ايضا في فتاويه** ما نصه
 وليس هذا من اللواتن التي يطلق فيها ثبوت التخيير
 بين ذلك وبين النقص ارش النقص والتملك
 بالقيمة فان ذلك لو كان لمكان للناظر الى الوقف
 للوقف ولا سبيل الى النقص بهذا النقص من
 الوقف فانه تعاطي ارش من على الغير على ان
 يعرض لغرم له من مال الوقف وهو تخيير لا عهد بجوار
 مثله ولا ضرر ولا تلجئ الوقف اليه وهو هكذا الا
 سبيل الى تملك البناء للوقف بالقيمة فيما اذا وقعت
 الارض عرصه فانه يخرجها بذلك عن الذي وقعت

عليه ويجعلها مبنية للوقف وهي موقوفة
 قضا وهو تعيبي للوقف لا يجوز للناظر مثله
 حتى لا يجوز له اتخاذ البستان او الحمام دارا
 وبالعكس وهكذا لا سبيل له الى ذلك حيث
 لا يجوز صرف شيء من الموقوف الى تجديد بناء الوقف
 لكونه خارجا عن مصرفه عن الجهات المعينة
 لرعيه فان انتفت هذه الامور بان يدل الناظر
 انشئ القصر من ماله لينقص او كان في ذلك
 رد للوقف الى حالة كان عليها عند الوقف قبل
 صيرورته عرضة ولم يكن في ذلك مخالفة للصفة
 التي وقفت الارض عليها فلا مانع من ذلك حينئذ
 ولم يخص الجانب في الاتقاء بالاجرة والله اعلم وقال
 وقال ايضا في فتاويه ما نصه رجلان اجرا
 ارضا لهما الرجل يدرس فيها غرسا مدة معلومة فلما انقضت
 مدة الاجارة خيرا بين امرين احدهما ان يتقياها باجرة
 المثل والثاني ان يملكا الغراس بقيمة مثله فحان احده
 الشريكين

بل هو مقابل على
 حسب اطلاق
 على نفعها
 المتولف والحدود

الشريكين اجرة حصته من ثمانية فهو للشريك الثاني
 ان يملك ببدل او يبقى باجرة المثل **اجاب**
رضي الله تعالى عنه اذا كان الامر فيه على ما ذكر
 من كون احد الموجبين جدارا جارة له نصيبه من الارض
 المفروسة صحيحة فانه ليست قط حصلة التملك وتبين
 حصلة الاتقاء باجرة المثل والله تعالى اعلم **قلت**
 حاصل ما ذكره ابن الصلاح في هاتين العريضتين قد ذكرها
 شيخ الاسلام البلقيني وزاد عليها صورة اخرى وهي
 ما اذا صار البناء والغراس وقفا فانه يتبع التملك بالقيمة
 لان الوقف لا يملك كذا نقله الحارثي في مختصر الروضة
قال ابن الرفعة واقره السبكي بل بتحيزين
 القلع مع ضمان الارش والتبعية باجرة المثل فقط
قال البلقيني ما نصه اعلمنا في التحيز اذا استأجر
 من واحد ولم يحصل وقف البناء ولم يكن في ارضه موقوفة
 فلما استأجرها من اثنين فانقضت مدة احدهما فقد

تباين

افتي الصلاح بأنه ينبغي الانبعا باحدة المثل ولا يتاني
 فيما يوقف التملك بالقيمة، وإذا كان في ارض موقوفة
 واراد الناظر ان يعمر ارش النقص من مال الوقف فليس
 لذلك اخلال بشرط الواقف والله اعلم **هذا**
 اخر كلامه البلقيني ولم اطلع عليه حتى وقفت على كلام
 ابن الصلاح في فتاويه ولهذا ابدت بكلاميه **لا**
تنبيه وقع من الغريب ان الشيخ ولي الدين العراقي
 رضي الله عنه صرح في شرح البهجة وتخريج الفتاوى
 بان البناء والعمران احوار وقفا فليس للغير الا التسمية
 باحدة تنقل ذلك عن ابن الرفعة والشك في خلاف ما تقدم
 عنهما من ثبوت الخيار وهو المسطر في كتبهما وكتب
 غيرهما من المتأخرين **قال الاسنوي**
 في فرع لوم بادرس المستعبر الى العرف صح وقعه
 وبقي التخيير كما في الشقص المشفوع فان اختار المالك
 الانبعا باحدة فالاحدة في الربع كصورة العارة فان لم

ين

يف ففي بيت المال على الاصح، كذا قاله ابن الصلاح
 في فتاويه ولكن فرضها في الاجارة **وقال ابن**
القاضي قاضي محمول في التصحيح نعم
 لو وقف المستعبر البناء والعمران فليس للغير
 التملك بالقيمة وتخيري بين الحاصلين الاخيرين
 والله اعلم **والجواب** عن هذا التناقض
 هو ابن الرفعة وتلميذ الشكلي لهما في المسئلة كلا مان
 قول بثبوت التخيري بين الحاصلين للذكرين
 وهو المشهور عنهما في كتب المتأخرين **وقول**
 بتعيين الانبعا باحدة المثل وهو غريب مرجح
 النقل قد طفر به العدا في رحمه الله تعالى في بعض
 المصانيف عنها هذا مما ظهر لي والله اعلم
وقال شيخنا العلامة الاشموني
 هذا القول وان كان غريبا في النقل لكنه اقعد
 واوجه من جملة القواعد المذهبية فان البناء اذا

صار وقتاً وقلتم بعد الملك بالقيمة حينئذ في
 باب اولي ان نقول بعد انقضاء حفظ الحرمة الوقت
 ويتعين الاتيان بالاجرة كما جزم به العمري واسماعيل
قال ابن النقيب في مختصر الكفاية
 فروع اذا انقضت مدة الاجارة للبناء والغراس وهذا
 قائم في فهو الرجوع العير **قال في المنهاج**
 واذا امتنع في اعمار البناء او الغراس ولم يدكر مدة
 الرجوع اي بعد ان ينتهي او يغرس فان كان بشرط
 القلع مجانياً اي بلا بدل لزمه عملاً بالشرط
ولقوله صلى الله عليه وسلم المومنون عند
 شروطهم ولانه رضي بالتزام الضرب الذي يبدل
 عليه بالقلع ويلزم المستعير ايضاً تنسوية الخفوفان
 شرطها والا فلا سواء في ذلك المطلق والموقت
وقوله مجانياً في الروضة وكتب الدافعي والضيا
 حكماً ناله الاسنوي تبعاً للسبكي حذفه كما حذفه ابوا

الطيب

الطيب والدارمي والحاملي واصحاب الجاوي والبحر
 والناسم **قال ابن شريم في الشرح الكبير**
 فانه يقتضي يقتضي انه لا يومر بالقلع مجانياً الا عند
 التخصيص عليه وهو خلاف ما نص عليه امامنا الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في الامم والمختصر **فانه قال**
 ما نصه ولكن لو قال اي المعير فاذا انقضى الوقت
 كان عليك ان تنقض بناك كان ذلك عليه لانه
 لم يغيره وانما غر نفسه **قال الاسنوي** هذا القوله
 وذكر مثله في الامم ايضاً **وقد حذف** الشيخ في المذهب
 وغيره من ائمة اصحابنا هذا الشرط كما تقدم
وحذف ايضاً الدافعي في نظير هذه المسئلة من الاجارة
 ولو بني المستعير او غرس جاهلاً بالرجوع او
 حمل السيل نواة الى ارض غيره فثبتت قلع مجانياً في
 الاصح هذا اذا شرط عليه القلع فان سكت عنه
 فان اختار المستعير القلع قلع بلا ارش لانه ملكه

وقد رضي بقصانه ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح
 عند الزايفي في المحور لان الاعانة مع العلم بان
 المستعير ان يطلع مرفق ما يحدث من القلع لكن
 عند النومي يلزمه التسوية ليرد كما اخذ ولان
 قلع باختيار ولو امتنع منه لم يجبر عليه وهذا
 هو الاظهر في الشرحين وادعى امام الحرمين في
 الاجابة اتفاق الاصحاب **وقال في الروضة**
 انه قول الجمهور **وقال الاسنوي**
 والذي في المحرر ضعيف وهو يظهر ان ترجيح
 المحرر للاول وقع لاعتقاده فانه غير ايضا
 بالاطهر فكأخه اراد لزوم فسبق وهمه او قلله
 الى عدمه **وقال الشبلي** ان كان الكلام
 في حق خصلت من العارية لاجل العرس والبناء
 فالامر ما في المحرر وان حصلت من القلع زيادة
 على ما حصل قبل ذلك فالراجح وجوب التسوية

الاصح

كغير

ويرشد

ويرشد الى تصوير المسئلة بهذا قول الماوردي
 في تعليل الوجه الثاني بانه قلع باختياره بعد زوال
 العارية فيلزمه رد الارض الي ما كانت عليه
قال فلتخص الفتوي على الفرق بين الحفر لا
 العراس والبناء وبين الحفر للقلع **قال الاذري**
 كلام الاصحاب بصرح بالتصوير في الحفر
 المتولدة من القلع بعد زوال العارية انتهى
وقال بن الملحق وموضع الخلاف اذا كانت
 الحفرة الحاصلة في الارض على قدر الحاجة فان
 كانت زائدة على حاجة القلع لزومه طمر الزائد
 قطعاً انتهى **قال بن شيهة** وقلو ظاهر لكنه
 لم يحزم له الغلبة **فمنه** **قال الكمال**
 الدميري ولو اختلف في وقوع شرط القلع
 فالظاهر تصديق المستعير اذا اضل عدمه
 واحترام ماله كذا قال بعض المتأخرين **ونبه**

ل

جل

الروائي في البحر على ابن الغراس الغمر من فان الغراس
 هي نفس الاغصان التي تغرس **قال** فلو عثر
 بالفرس كان احسن **فصل** وانما يختار
 المستعبر القلع لم يقلع المعبر حيانا لانه محترم **قال**
 في الروضة من الحارة واذا لم يختار فقل للموخرات
 يقلعه حيانا وفيه طريقان **احدهما** القلع القطع
 بالمنع **والثاني** علي وجهين احدهما هذا لانه ينأ
 محترم هذه عبارة النووي حجة الله تعالى عليه
 بالثبت للغير حينئذ الخيار **وقال الزنكلو**
في شرح التنبية واذا لم يختار المستعبر
 القلع خيرا المعبر بين الاثبات وبين ان يقلع
 ويضمن ارشدا نقصا وانما خيرا المعبر لان
 القارية تبرع فلا يدين بها منع المعبر من ماله
 ولا يضيع مال المستعبر لكونه غير ظالم ثابتنا
 الرجوع علي وجه لا يتضرر به المستعبر جمعا

المستعبر

بين

بين الخفين ولانه الذي صدرت منه هذه للكرمة
 ولانه المحسن ومالك الارض وهي اصل والسبا
 والغراس تابع بدليل تبعيتهما لها في البيع **قال**
 الاستعبر والمداد بارش النقصان هو التفاوت
 بين قيمته كائنا ومتلوعا وعللة القابل بانه لا يملك
 ان ذلك بيع فلا بد فيه من التراضي كذا ذكره
 التراقي الرافعي **تنبيه** اعلم ان المذكور في
 الشرحين والروضة في كيفية التحجير ثلاثة
 اوجه احدها علي ما ذكره الرافعي والنووي في باب
 القارية ان المالك يتخير بين التملك بالقيمة
 وبين القلع وغرامة ارش النقص وليس
 له الاثبات بحرة الارض المستعبر وهو المحذور مريد
 في المنهاج في التفتيش **والثاني** يتخير بين
 الثلاث وهو ما اجاب به الرافعي في مواضع
 من كتاب الهبة وتبعه النووي في الروضة

والثالث له التملك بالقيمة قهراً **واما**
 الحصلتان الباقيتان فلا تجبر المستعير
 عليهما **قالب الاسنوي** اذا علمت
 ذلك علمت ما وقع في المحرر والنهاج هو
 التخيير بين التيقية بالاحرة وبين التلع
 مع غرامة الارش دون التملك بالقيمة
 غلط محض لانهما لم يذكر كراهة وجهاً فضلاً
 عن تصحيحه بل لم يذكره غيرهما ايضاً الا ما
 يوهمه كلام القنبيه قصوا به ان يقول بل
 للغير الخيارين ان يملك بالقيمة او يتلع
 ويضمن ارش القصر قيل او يبقيه باحرة ولا شك
 ان الداعي في المحرر اراد التعبير بما ذكرناه
 فانعكس عليه فتبعه فتبعه عليه النووي
 في المنهاج انتهى لكن الارديلي في الانوار
 ساق عبارة المحرر ولم يتعقبها بعراض

مع

مع كون هذا الاعتراض قد ذكره جماعة من التاخيرين
 في كتبهم **كامن** شبهة في الشرح الكبير وابن قاضي
 محلولون في التصحيح واساعده **قال الجاردي في مختصر**
الزروضة من زياداته تنبيه تقدم في الصلح ما
 يخالف ذلك **قانه قال** في مسلة وضع الحدود
 وهو تخيير بين التلع ولغيره الارش وبين ابقائها
 باحرة كالمواعد ارضاً للبناء لكن في الارض خصلة ثالثة
 يملك البناء بقيمتها وليس لما لك الجار ذلك
 وصريح في جوع الاب في هبة الولد بعد ان يتي
 بالتخيير بين ابقائها باحرة وبين التملك بالقيمة
 او يتلع ويضمن الارش **وقال** كالعارية وله
واعلم ان هذا الحكم على اضطراره ياتي في مسائل منها
 اذا انقضت مدة الاحارة والبناء والغراس باقيان
 ولم يشترط ابقاؤها ولا قلعاً فهو كالعارية واذا بني
 المشتري او غرس ثم اخذ الشفع فهو كالمعير

اذ ارجع الا ايقاوه بالاجرة لا غير كذا نقله الرافعي
 عن النخعي واقعه **قال ابن الرفعة في المطلب**
 ابن الصلح انه خلاف فيه، **وقال الاستنوي**
 ويقرب من المسئلة بما لو كان الشفيع اكثر من واحد
 واختلوا، فاراد بعضهم التملك وبعضهم القلع
 مع الغرامة، وعفي بعضهم فقد يقال بخاب من
 اخذ التملك فان وافقه الاخر عليه والاطل
 حقه، وعليه هذا فهل يملك على الشري كل البناء
 او يملك ما حلقه العاني فيه احتمال، والاشبه
 الثاني قاله ابن الرفعة في المطلب في الشفعة، ومحل
 التحير ايضا ان لا يكون على الاشجار ثمرة لم يبدو
 وصلاحها فان كانت فلا تحير الا عند جذاذها
 كذا قاله القاضي حسين واما الحرميين كلاهما
 في كتاب الصلح **لكن** المنقول في نظيره من الاجارة
 هو التحير شران اختار التملك ملك ايضا الثمرة

مع بيان

ان كانت

ان كانت غير مؤبقة واقاها الي او ان الحدان كانت
 مؤبقة. **تنبيه** ذكر الرافعي في الاجارة
 ان اذا اختار المالك القلع فوثقه على المستاجر
 في اصح الوجهين، **قال** في المطلب هناك
 وهذا الخلاف يظهر بحجة في العارية وقد بين
 عليه ويجعل المستعير اولى بالوجوب **تدبير هل**
 ثبتت في الاجارة خيار الشرط كالبيع قال ابن
 القتيب في مختصر الكفاية وغيره من الامة وما
 عقد على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار لانه عقد
 لازم على منفعة فاشبه النكاح وفي خيار المجلس
 وجهان والاصح المنع كما في النهاج تبعاً للمحدث
 ونقله في اصل الروضة عن الأكثرين، وعمل بانه
 يقون بقض المدة فاشبه خيار الشرط ولا الاجارة
 عقد عسر لكونه على معدوم فلا يحسم التمسك بالاعتدال
 الخيار ووجه الشبوت وصحة النواوي في تصحيح

التبعية قياساً على البيع، وخالف في خيار الشرط فإن
المجلس لا يطول عالياً فالغاية من المنفعة يسيرة
وبعضهم طرد الخلاف في خيار الشرط أيضاً وهو
بعيد والله أعلم **فصل** وأما الاحتكار لحكم
فله معنيان معني في اللغة ومعني في الشرع **فمعني** لغة المنع
والمنع هو من هنا دخل احتكار الأرض فإنه حبس
ومنع للغير أن يملك ما في الأرض من نبات وشجر
ممنوع عليه أن يتصرف فيه تصرف الملاك **وأما**
معناه شرعاً فهو عيان عن شراء طعام في وقت
الغلاء وحبسه لينتظر به زيادة السعر
قال **الأردبيلي في الأنوار** ونعي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار وهو أن يشتري
القوت وقت الغلاء ويتربص به للبيع بأكثر
عند شدة الحاجة إليه ولا يأس بالشرار في
وقت الخصر ولا يشتري غير القوت ولا يأسك

فلهذا

عند البيع في الغلاء **قال** **التووي في الرخصة**
القسم الثاني من المناهي ما لا يقتضي المساءة
فيه الاحتكار وهو حرام على الصحيح **وقيل**
مكروه وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء
ولا يبيع إلا بضعفاً ويحبسه لبيعه بأكثر عند
اشتداد الحاجة ولا يأس بالشرار في وقت الخصر
ليبيع في وقت الغلاء ولا يأس بأمساك غلته
ليبيع في وقت الغلاء **ولكن** الأولى أن يبيع
ما فضل عن كفايته وفي كراهة أمساكه وجهاً
ثم تحريم الاحتكار تختص بالاقوات ومنها
الثمد والذبيب ولا يعم جميع الأطعمة ومنها
التسعين وهو حرام في كل وقت على الصحيح
والثاني يجوز في وقت الغلاء دون الخصر
وقيل إن كان الطعام مجلوباً حرم التسعير
وإن كان يزرع في البلد ويكون عند الشحاز

وحيث جوزنا السعي فذلك في الاطعمه وبلحن
 بها علف الدواب على الاصح **واذا** اسعرا الامام
 عليه في الف استحق التعذيب **وفي** حجة البيع وجماع
 المذكوران في الثمة **قلت** الاصح صحة البيع وابنه
 اعلم **هذا** آخر كلام النووي مجرد فيه **ورأيت**
 في بعض كتب الفقه الضعيف يدل الضعيفان
 وفيما جمع ضعيف لكن ضعفي بفتح الصاد واسكا
 العين مقصور علي وزن حيلي فوسكري **قال**
في الحكم وهو اخر جموع ضعيف اي انه جمع
 تضعفا فهو جمع الجمع **وقد** استعمل ابن
 الوردي في منظومه الحاوي **فقال** **حكمه**
 وحكمه قوت اشتراه في الفلاء
 لبيعه الضعفي اذا السعي علي **قلت**
 وفي هذا الجواب عن السؤال المتقدم الكفاية
 لمن تأمل وهذا ايد لمن دافع عن الباطل وتحول

وانت اذا تأملت كل مسئلة من المسائل الفقهية
 ونظرت في اصولها وفروعها واشباهها ونظرت في
 لوجدها ذلك يصلح للتصنيف وقصيب عليه
 لكثرة بالتأليف **ولهذا** **قال بعض**
 الفقه معرقه الاشياء والنظائر ولولم يكن الجواب
 عن هذا السؤال الا كلام ابن الصلاح المتقدم
 فانه اتي في هذه الواقعة بعينها بقلم التحقيق وكيف
 لا وهو الامام الجليل الذي انتهت اليه الامامة
 في زمانه وجمع بين رياستي المذهب والحديث
 في عصره واوانه فلولم يكن من ترجمته الا ان شيخ
 الاسلام محي الدين النواوي تلميذه **ولهذا**
 اعني بتصانيفه فتحها وهدبها واحتمرها
ولقد كان في زمن سلطان العلماء
 عز الدين ابن عبد السلام ووقع بينهما الخلاف
 كبير في بعض الفتاوي في مسألة صلاة الرغائب

وعنيهما ورد كل منهما على الاخر في تصنيف مستقل
 بحسب ما ادي اليه اجتهاده ووقفت عليها ولقد
 ذكر حاصل كلاميهما الحافظ الاستاذ ابو شامة
 المقدسي في كتابه الحوادث والبدع ثلثا اكثر فوايد
 كثر فري الله تعالى عنهما وتعالى بعلميهما **وامسا**
 للحوادث والبدع للطوطوشي فلم اقف عليه الى الان
 والله تعالى اعلم **الباب الثاني**
في الرد على هذا الرجل المستنق
 عليه في مسله من علم الكلام **وهو انه** ذكرني في مجاده
 ان العاصي بالنار واكل الكوس كما في مجلد في النار
 وان من ترك الغيبة والمهمة كما في بقية فاقول
 الكلام على ذلك يحتاج الى تحرير مقدمة اصولية
وهو ان الايمان هو يزيد وينقص ولا يفقد
 عن الاستاذ ابي الحسن الاشعري حجة الله تعالى
 عليه انه لا يفقد الزيادة والنقصان **ومن نقله**

بسم الله الرحمن الرحيم
 في الرد على هذا الرجل المستنق
 عليه في مسله من علم الكلام
 وهو انه ذكرني في مجاده
 ان العاصي بالنار واكل الكوس
 كما في مجلد في النار وان من
 ترك الغيبة والمهمة كما في
 بقية فاقول الكلام على ذلك
 يحتاج الى تحرير مقدمة اصولية
 وهو ان الايمان هو يزيد وينقص
 ولا يفقد عن الاستاذ ابي الحسن
 الاشعري حجة الله تعالى عليه
 انه لا يفقد الزيادة والنقصان
 ومن نقله

ابن السكيت في معجم اللغات والكلمات
 تقوم وزيادة على اخرج **فصاة** انشراح الصدر بصفا
 اليقين ووضوح البهدين وكثرة الوردات من الانوار
 وسبقه الامار ابو حنيفة رحمه تعالى وطاب ثوبه وذهب كثير السند
 الى ان الايمان يزيد وينقص وعليه الامار احدث حنبل والامام
 البخاري وهو معدود في كثير كتب مناقب امامنا الشافعي اليه
والنقص العلماء والذي يظهر لي ان الامامين مالك والشافعي
 لم يحكما في المسئلة بنص ثبت وان نقل عنهما كل من القولين ونقل
 عن مالك الزيادة دون النقصان وهو غريب ومذهبه الغزالية
 انه يزيد وينقص فقد وافقوا السلف لفظا غير انهم عند التحقيق اشتدالة
 لهم من الاشعري والحنيفة لان السلف يقولون يزيد بكثرة الطاعة وينقص
 بالمعصية **شعر المعصية** لا تزيد بل العاصي بما لم يكن معصيته
 كقوله من **والمعصية** يقولون ان المعصية اذا كانت كبيرة تنزل
 الايمان وتوجب الجحيم في النار فاعلموا ان باب منقصة الله تعالى التي سمعت
 كل شيء وخالفوا اصرار القدر والسنة **شعر** لما قيل لم هذا الحق للتحجيد
 مصدق بالنبوة قال هو غير كافر لما ذكرتم وغير مومن لما ارتكب من
 العاصي ومن هنا قالوا بالمنزلة بين المنزلتين **وهو** في هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في الرد على هذا الرجل المستنق
 عليه في مسله من علم الكلام
 وهو انه ذكرني في مجاده
 ان العاصي بالنار واكل الكوس
 كما في مجلد في النار وان من
 ترك الغيبة والمهمة كما في
 بقية فاقول الكلام على ذلك
 يحتاج الى تحرير مقدمة اصولية
 وهو ان الايمان هو يزيد وينقص
 ولا يفقد عن الاستاذ ابي الحسن
 الاشعري حجة الله تعالى عليه
 انه لا يفقد الزيادة والنقصان
 ومن نقله

كله فقامون للسلف والمثلث فماذا تقدم رد ذلك علمت ان هذا الرجل
 متبذع ومهان لمذهب اهل الحق الذي عليه اهل السنة والجماعة معتقد
 لما عليه المعتزلة والخوارج فتجسس ما استوا اعتقاده **والدليل**
 على اعتقاده لهذا المذهب الباطل تصريحه بذلك في ملا من الناس
 غير مرة فان الناس مخرج عن القلوب ولا نافي للقلب من
 الاعتقاد ان ليس لنا اطلاع عليه الا بواسطة اللسان **قال**
الشاعر قال ان الكلام لي المراد انما جعل اللسان
 على الفؤاد دليلا **واما قوله** ان سر قلب الغيبة والتميمة كاف
 فهذا قول باطل مخالف لمجمع اهل الملك المدققان المعتزلة
 لم يكفوا احدا بارتكاب عصية اذا كانت كبيرة **وقد**
 صح العلامان الغيبة من الصغار على الاصح **واما** ومثاله قول
 ضعيف شاذ مخالف للاجماع انما من الكبار وحجته في ذلك
قوله تعالى يجب احدكم ان ياكل لحم اخيه متبا اليه ولا
 تشك ان تناول لحوم الميتة من الكبار **فكذلك** الغيبة التي
 تنزلها الله تعالى من رتبته واختار لهذا القول من اصحابنا
 ابن العواد احد من اخذ عن شيخ الاسلام البلقيني وبالملة
 فهذا قول لم يقل به احد من السلف ولا من الخلف ولا
 ناله به احد من المعتزلة ولا من الخوارج وانما اخذه وتلقاه

س

من خزانة كذبة وافتراه على الشريعة الغداحين فامر
 الناس عليه في سلة الوقف وصار ويتناجون فاخترع
 لهم هذه الكذبة وغيرها مما يطول الكلام في رد وليجفوا عنه
 بالسنة **وبالسنه** شعري من هو الكافر اهو من كذب علي
 الله وعلى رسوله ودرس في شرعها ما ليس منه اهو من تعد الغيبة
 التي ناهى العقدة **وقد** صرح الجويني والدام الحزمين بتكفير من
 كذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولكن** امر هذا الرجل كما
 قال القائل في حيلة بين يسيء وليس في الكذاب حيلة
 من كان يخلق ما يقول فيخلق فيه قليله اذا علمت ذلك **فارتكاب**
الكبيرة لا يخرج العبد المؤمن عن الايمان بقا التصديق القلبي
 الذي هو حقيقة الايمان ولا يدخله في الكفر لاسيما مجرد الاثم على
 الكبيرة لعنة شتى او حمية او كل خصوصاً اذا اقترن به خوف
 العقاب ورجاء عفو الله سبحانه وتعالى بل اعتقده انما من فضل الله تعالى
 ورحمته ان عفو سبحانه وتعالى وحطه الواسع من نصيب علي
 جميع العصاة الموحدين في الدنيا والاخرة وما كان بوزن حايثها
 وكيف يعذب قلباً مملواً بالايمان مشحوناً بحب وحب رسول الله
 المصطفى وحببيه المحببي صلى الله عليه وسلم وليس من مقتضيات

ذلك الله والعفو علي من عصاة كما هو الخلق بسبب عظمته وتعالى
ومن هنا يظهر بظهور جود كرمه علي عصاة خلقه وتنتشر رحمته
التي وسعت كل شيء **حكي** ان ملاس المذاهدين
السيد ابراهيم ابن ادهم في قدس الله روحه ونفعنا به
طاف بالبيت وهو يقول اللهم اعصمني فجميع ما يلهي
يقول يا ابراهيم انت تطلب العصمة وغيرك يطلبها
فليمن انك لم تنسب **اعلم** ان المختار عند جمهور
الشاعرة ان الايمان هو التصديق بالقلب فقط **واما**
الاقرار باللسان فليس جزءا من مفهومه وانما هو
شرط لاجزاء الاحكام في الدنيا وانما جعل شرط لان
التصديق امر باطن لا يدل له من علامة فمن صدق
قلبه ولم يقر بلسانه فهو مومن عند الله وان لم يكن
مومنا في احكام الدنيا **ومن** اقر بلسانه ولم يصدق
قلبه كالمناقض فبالعكس **قال التفات ابي في**
شرح العقائد وهذا هو اختيار الشيخ ابي منصور رحمه
الله تعالى واليه ذهب جمهور المحققين والنصوص
مخالفة لمخالفة لذلك والله تعالى اعلم **المذهب**

الثاني وهو ان الاقرار باللسان ركن
ايضا كالتصديق القلبي وعليه جري في العقائد
حيث قالوا الايمان هو التصديق بما جاء من عند
الله تعالى والاقاربة **قال التفات ابي** باللسان الا ان
التصديق ركن لا يخل السقوط اصلا والاقرار قد
يخله كما في حالة الاكراه **قال** شيخ شيوخنا
العلامة كمال الدين ابن الصمام سقى الله نوره في المسامحة
في هذا المذهب وهو منقول عن الامام ابي حنيفة رحمه
الله تعالى ومشتهر عن اصحابه وبعض المحققين
من الشاعرة **قال** لما كان الايمان هو التصديق والتصدق
كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون كل منهما ركنا
في الباب فلا يثبت ايمان الا بهما الا عند العجز
وقال صاحب النعمة الايمان هو
التصديق فمن صدق الرسول فيما جاءه فهو مومن
تباينه وبين الله تعالى **والاقرار** شرط اجزاء
الاحكام **قال ابن الصمام** هذا بعينه هو القول
المختار للشاعرة **قال** وانفق القائلون بعدم

اعتبار الاقرار علي ان يعتقد انه متى طولب به
اي به فان طولب به فلم يقر فهو كافر عناد
وهذا ما قالوا ان ترك العقاد شرط وفسروا
به ونقل العراقي في شرح جمع الجوامع عن
الاشعري واكثر المتكلمين كالفاضي ابي بكر و
والاشعري ابي اسحق انه لا يكفي مجرد التصديق
بالقلب مع القدرة على الاقرار باللسان ولا يحصل
الايمان الا بجموعهما فان القول بما موز به
كالاعتقاد **قال الله عز وجل** قولوا امننا ما
وقال عليه افضل الصلوة والسلام مرت ان اؤاكل
انما سحقي يشهدوا ان لا اله الا الله فان عجز
عن التلفظ بالحرس او احتراز منية قبل التمكن
منه صح ايمانه وان عوض عليه التلفظ فاي كاي طالب
لم يكن مؤمنا بالاتفاق وكذا ان لم يعرض عليه الجهور
وما لوجه الاسلام الغدالي رحمه الله تعالى انه

يلقب

يلقبه **قال** وكيف يعذب من قلبه مسلوا بالايمان
وهو المقصود الاصل غير انه لخطا به نيط الحكم بالاقرار
الظاهر وعلي هذا فهو مؤمن عند الله تعالى غير مؤمن
في احكام الدنيا عكس المناق **وهو ظاهر كلام شيخه**
امام الحرمين في الارشاد ايقا وعلي المشهور والتلفظ
مع القدر **وهو شرط** الايمان او شرط له بمعنى انه لا بد
وكيف يكون الايمان هو المجموع وبالاول **قال**
المتكلمون وحكي الثاني عن اكثر السلف
ومنهج الامام ابو حنيفة واما ما الشافعي
رضي الله عنهما وكلام حجة الاسلام الغدالي فيقتضي انه
ليس بشرط ولا شرط ولا هو واجب من واجبات
انتهى **المذهب الثالث في المسئلة** وهو
مذهب الكرامية ان الايمان هو مجرد كلتي الشهادة
كذلي شرح العقائد لكن عند حم انه طابق القول
الذي يكتفون به في حصول الايمان تصديق القلب
فهو مؤمن ناج والا فهو مؤمن مخد في النار **قال النزاع**
في تسمية هذا مؤمنا مشرعا لا لغة بعد الاتفاق علي

بيان
حلقا به

٢

قال النزاع

ان الملتجى هو التصديق القلبي **المذهب الرابع**
وهو مذهب الخوارج ان الايمان هو التصديق ^{هذه}
مع الطاعة ولهذا كفروا بالذنب لانتفاء جذوة المالك
وكذلك المعتزلة جعلوا الطاعات ركائز حقيقة
الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمناً **وحجتنا**
انه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الاعمال على
الايمان **كقوله تعالى** ان الذين امنوا وعملوا الصا
لحات مع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم
دخول المعطوف في المعطوف عليه **وورد ايضا**
هـ جعل الايمان شرط صحة الاعمال **في قوله**
تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع
بان المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط
الشيء بنفسه **وورد ايضا** اثبات الايمان
لمن ترك الاعمال **كما في قوله تعالى** وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا مع القطع ^{مس} بانه لا تحقق للشيء بدون
ركنه والله اعلم **المذهب الخامس** وهو مذهب جمهور
المحدثين والمتكلمين والفقهاء ان الايمان تصديق

بالخيار

بالخيار واقرار باللسان وعمل بالاركان وليس هذا
مساوياً للمذهب المعتزلة في جعل الايمان ركائز
حقيقة الايمان بل هي عندهم ركن من الايمان الكامل
بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان ونسب
ذلك الي الامام الشافعي رحمه الله تعالى **فصل قال**
الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح الفقهاء **المقام**
الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد ولا تنقص لانه
التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والادعان وهذا لا
يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتي ان من حصل حقيقة
التصديق فسواء أتى بالطاعات او ارتكب المعاصي
فقد بقي باق على حاله لا تغير فيه افعال ولا ايات
الدالة على زيادة الايمان محمولة على ما ذكره الامام
ابو حنيفة رحمه الله تعالى لان ما كانوا امنوا في الجملة ثم
يأتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص
وحاصله انه كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به
وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم
والايمان واجب اجمالاً فاما علم اجمالاً وتقصيلاً

فما علم انه تفصيل ولا خلافا في ان التفصيل ازيد
والكل وما ذكر من ان الاجمالي لا يخط عن درجة
فانما هو في الانصاف باصل الايمان **وقيل** ان الثبات
والدوام على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله
انه يزيد بزيادة الارمان كما انه عرض لا يبقى الا
بتجدد الامثال وفيه نظران حصول المثل بعد
انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء كما في سواد الجسم
مثلا **وقيل** المراد بزيادة شمرته واشراق نوره
وضباؤه في القلب فانه يزيد بالاعمال وينقص بالمعاصي
قال الشيخ العلامة كالدين بن الهمام
في المسايير والحنفية ومعهم امام الحرمين وغيره لا ينعون
الزيادة والنقصان باعتبار جماعات هي نفس غير الذات
بل بتفاوته بتفاوت المومنون **وروي** عن الامام
ابي حنيفة **انه قال** اقول ايمان جبريل
ولا اقول مثل ايمان جبريل لان التثنية تقتضي المساواة
في كل الصفات والتثنية تقتضي فلا احديهما ي
بين ايمان احاد الناس وایمان الملائكة والانبياء

ل

بل بتفاوت غير ان ذلك التفاوت بزيادة ونقص في نفس
الذات او بامور زائدة عليها **ثميبه** قال بن السكيت
في منع الموانع الكبير بعد ذكر الخلاف في زيادة الايمان
ونقصانه ما قدمناه من الخلاف في الايمان هل يزيد وينقص
هل يجري في الكفر او يقال لا انه يزيد وينقص جزيا
او عكسه هذه مسئلة غريبة وهي من غرائبها منصوصة
للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يؤخذ من غير
كلامه **قال رحمه الله تعالى** الايمان لا يشركه
الشرك والشرك يشركه الشرك هذه ائنه
قدس الله تعالى روحه **وقد** تكلم عليه الاستاذ
ابو اسحاق رحمه الله بما حاصله ان الايمان لو تفرقه
اعتقاد قدم العالم او نحوه من الكفريات ارتفع بحملته
والكفر كالثلث مثله لو تفرقه اعتقاد خذ وج
الشیطان على الرحمن ومغالته له كما يقول المجوس
لم يرتفع شركه بالضرانية بل ازداد شركا بالمجوسية
وطال الاستاذ في ذلك فبوحد منه ان الايمان عند
الامام الشافعي رحمه الله تعالى لا يزيد ولا ينقص وان

الكفر يزيد وينقص **قد** يشهد له
ما ورد من قول السلف كفردون كفرد **فضلها**
واما الاستئناس في الايمان فغير مذاهب **الحق**
عدم الجواز وهو رأي ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ومجماعة وعزاء الشيخ كمال الدين ابن
الحمام في المسابرة الى الاكثرين ولقطه اختلف
في جواز ادخال الاستئناس على الايمان بان يقال
انا مومن ان شاء الله فمنعه الاكثر من منهم **منهم**
ابوا حنيفة واصحابه **واما** يقال انا مومن **حقا**
واجازته كثير منهم الشافعي واصحابه ولا خلاف
بينهم في انه لا يقال للشك في ثبوت الحال والا كان
الايمان متفيا بل ثبوت في الحال محذور مريم غير ان
بقاء الي الوفاة وهو المسمى بايمان المواتة غير معلوم
ولما كان ذلك هو المعتبر في النجاة كان هو الملاحظ
عند التكلم في ربطه بالمشيئة وهو مستقبل
قالا استئناس فيه اتباع **لقوله** **يقال**
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان ينشأ

الله الا انه لما كان ظاهرا لم يتركيب الاخبار بقيام الايمان
في الحال وقران الاستئناس به كان تركه بعد عن
التقوية فكان واجبا **واما** من علم قصد
فيما اعتاد النفس التردد لكثرة اشغاله بالتردد
في ثبوت الايمان واستمراره وعلوه بنفسه
اذ قد تجر الي وجوده اخير الحياة لا عتيا ديه خصوص
والشيطان متبيل بل لا شغاله سواك فيجب
تركه انتهى **قال** **المسفي** في العقائد
واذا وجد من العبد التصديق والافرام صح ان يقول
انا مومن **حقا** ولا ينبغي ان يقول انا مومن ان شأ
الله **قال** **التقار** اني لانه ان كان للشك
فهو كافر لا محالة ان كان للتاديب والحالة الامور
الي مشيئة الله تعالى وللشك في العاقبة والمآل لا في
الان والحال وللتبرك بذكر الله تعالى والبري عن
تركه النفس والاعجاب بحاله فلا ولي تركه لما انه
يؤهم بالشك **ولهذا قال** ولا ينبغي دون ان

يقول ولا يجوز لانه اذا لم يكن معنى للشك فلا
معنى لنفي الجواز كيف وقد ذهب اليه كثير
من السلف حتى الصحابة والتابعين وليس هذا
مشارك قولك ان شاء الله تعالى لان الشك
ليس من الافعال المتكسبة ولا يتصور النفا
عليه في العاقبة والمآل ولا مما يحصل تركية
النفس في الاعجاب بل مشارك قولك انا اراه متفق
ان شاء الله تعالى **وذهب بعض الحنفية** الى ان
الحاصل للبعد هو حقيقة التصديق الذي يخرج عن
الكفر لكن التصديق في نفسه قابل للشك والضعف
وحصول التصديق الكامل المجلي المنشأ اليه
يقوله تعالى اولئك هم المؤمنون حقا
لم درجات عند ربهم ومغفرة وزرني **كثير**
انما هو في مشيئة الله تعالى **المذهب الثاني للحوار**
قال ابن السكيت في منع الموانع وهو رأي الأكثر
وهذا مخالف لما تقدم نقله عن ابن الهمام

لغة قائله

في المسابقة المذهب الثالث الجوز قال

ابن السكيت والكل مطبقون على ان ذلك ليس على
معنى الشك والتردد في المآل ولا فيما هو واقع
لان ولا في المستقبل بالنسبة الى العقد والتصميم
والحنفية يشنعون على من يقول ذلك ويقولون
الاستثنا شك والاجماع منعقد على ان
ادنى تردد وشك فادخ **والشافعية** يشنعون
على الحنفية ويقولون الاعمال بالحوادث والموسم
اذ لم يشهد له الصادق بحسن الخاتمة غير عار
بما يؤول اليه حاله فكيف يقطع على الله
تعالى بالصواب الاستثنا باعتبار الخاتمة
ومن هنا يرتفع النزاع بين الفريقين **فتقول**
الناس فرقان قابل بالاعمال داخل في مسمى الايمان
وهذا يدعي ان الشك في حصول الاعمال يقتضي
الشك في احد اجزاء ماهية الايمان لانها مركبة
عنده من اعتقاد وقول وفعل **لما** الايمان من هذا القبيل
لا من قبيل الاعتقاد وقابل يقول الايمان التصديق

وهذا يسلم انه يضرب في الرد في الحال ولكن يقول
 ليس معني قولي ان شاء الله تعالى اني الان على شك فيها
 هو واقع الان ولكن على شك في ان الخاتمة لا ادري
 هل يستمر هذا حتى يمتحن ينتهي اليها فيكون
 هو الايمان النافع بل هو نفس الايمان اذا اعمال الخواتم
 ولا عمل صالح الا مآلات المودة عليه اما ما لم يت عليه
 فانما هو عمل صالح فيما يريد والناس في الاحكام
 الظاهرة لا في نفس الامر وبهذا التقدير يتبين
 ارتفاع النزاع بين الفريقين لاننا فهم على ان امر
 الخاتمة مجهول والا اعتقاد الحاضر بضمير ادبي
 تردد وان الانتفاع به مشروط بالموافاة
 عليه فلم يبق الا انه هل يبين ايماناً وذلك امر لغوي
 وذهب قوم الى ان السك انما قالوا ان شاء الله
 تبركاً قال ابن السك في هذا الاعتذار بارساء
 تحيل لصورة المسئلة فليس صورته الا في الشك
 وكيف يجمع مع الاتفاق على انه كان حاضراً كان
 مضراً فان قيل اذا قلت بجواز الاستثناء
 مفرد

ملاح الاما

بيان محيل

اذا

فصل هو افضل اما احذر افضل قلنا
 بعد الجواب بتحقيق ما يعنيه القول بالاستثناء
 قال ابن السك ولهم خمسنا ويلات
 احدها رعاية الادب ونحو القول بان التبرك
 بذكر اسم الله تعالى في جميع الامور قالوا في قوله
 تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شئ الله
 اشعار بتاديبنا بهذا الادب وان كان الحكم
 مقطوعاً عنه وعن علقه علقه في السك
 لا ياتيهار وجهها ولا تصوم ان شاء الله ولقد
 كان ابن عويقل ما يتكلم الا استثنى بكلامه
 فقيل انك فيما استثنى فقال
 ما استثنى فيه فهو اليقين وما شكك فيه
 لا انكلم به وثانيهم ان المصود هضم النفس
 بترك التركيب فان من قال انا مؤمن فقد تركي نفسه
 وثالثهم ان المشية راجعة الى ما يقع من
 الاعمال ورابعها ان المشية معلقة في علم الله

خمس

تعالى من جهة الحاشية فان العبد لا يدري ما اراد الله تعالى
به فالعني ان شاء الله الموافقة ولا يخفى عليك ان التاويلين
الاولين فيهما تجوز في لفظ اللوم من مردود
الاستثناء لان كمال الايمان عندنا التصديق
واما الخامس فنقول ان قلنا الشكادة والشقاوة
لا يتبعه كان فلا تجوز فيه لان لا يدري استعبد
هو المستقي ام لا لان ذلك انما يتحقق في الحاشية
وان قلنا لا يتبعه كان ففي كونه مماز انظر
واحتمالك **قال ابن السبكي** اذا عرفت هذا
فنقول يظهر ان يقال ان الاستثناء علي
التاويل الاول والثاني مستحب وعلى الثلاثة واجب
ولا اعني بالوجوب وجوب النطق به بل وجوب
اعتقاده ان الامر كذلك لانه مشكوك في كمال
اكمال الايمان وفي الاعمال وفي الحاشية واما التلغظ
به فلا يجب وانه تعالى اعلم بالصواب
تنبيه اعلم ان الكفر اعادنا الله تعالى اليك
من تجوده وكرمه نارة يحصل بالفعل ونارة

فيما لا يرد
فيما لا يرد
فيما لا يرد

بالفعل

بالقول فكل فعل يصدر عن تعد واستهزاء بالدين
صرح كالسجود للصنم او التمس او الفاء الصحف في
القادران وخوها فهو موجب للكفر **قال**
امام الحرمين وفي بعض العلق عن يحيى
ان الفعل مجرد لا يكون كفرا **قال** وهذا
قول عظيم من العلق ذكرته للتنبيه عليه
وكل قول دل على كفر سواء صدر عن اعتقاد
او عناد او استهزاء فهو موجب للكفر ومن
نفي وصفا مستثناه تعالى اجماعا ككونه عالما
قادرا **وقال** يقدم العالم او اثبت لله تعالى ما هو
منفي عنه اجماعا كالاحسان والجسمية والاتصال
والخيز والاتصال او حجابية من القدران مجعما عليها
او ساد في القدران كلمة او اعتقادها منه او استخف
بنيق اوسنة او استحل محرما بالاجماع كالحمر والذئب
واللواط او حرم حلالا بالاجماع حكم بكفرة ومن نفي
وجوب مجمع علي وجوبه كركعة من الصلوات

المنصر فقد اطلق الامام الدافعي تكفيره وقيد
 النووي بانه ان محمد مجتبا عليه يعلم من دين الاسلام
 ضرورة كفران كان فيه نصر وكذا ان لم يكن
 فيه نصر وان لم يعلم من دين الاسلام ضرورة
 بحيث لا يعرفه كل المسلمين لم يكفروا الله تعالى
فصل لا بأس ان يختم هذا المصنف المبارك
 بثلاث مسائل يجب على كل مكلف اعتقادها
 والايان بها **المسئلة الاولى** ارسال الله تعالى
 للرسول واقامته الادلة ضد قومه بما اجراه عليه
 ايديهم من المعجزات الباهرات التي الظاهرات
 وخالف في ذلك من لا عبرة في خلافه وهم
 طوائف من الفلاسفة وغيرهم فأنكروه وأنكره واما
 يترتب عليه من النشرة والحشر والمحنة والنار
 وهذا كفر محض فاليه تخلد في النار اعادنا
 الله تعالى من ذلك من فضله وكرمه **ولقد**
 صرح حجة الاسلام الغزالي رضي الله عنه وعنايه
 بتكفير الفلاسفة في ثلاث مسائل **الاولى** القول

بعدم مقابلة

القول بقدم العالم **الثانية** القول بان الله تعالى يعلم
 الكلبيات ولا يعلم الخبيثات **الثالثة** انكارهم للبعث
 والحشر قال ذلك في كتابه المتقدم الضلال
 وصرح فيه ايضا بتكفير الفارابي وابن سينا من
 فلاسفة الاسلام **ولقد راي** شيخ الاسلام تاج
 الدين بن السبكي صرح في كتابه معيد النعم
 وميد النقم بتكفير هذا ابن سينا لكونه يعتقد
 ما يقوله الفلاسفة وقد بسطت الكلام على ذلك
 في كتاب الكواكب الزاهرة **المسئلة الثانية** ما يجب
 اعتقاده ايضا كون نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين لقوله تعالى في كتابه المبين ولكن رسول
 الله وخاتم النبيين **وقد قال** رضي الله عنه وعنايه
 رواه الشيخان وفي تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبري

لا نبي بعدي ان شاء الله وهذه الزيادة موضوعة وضعها
محدث سعيد المصلوب كما قاله الحاكم في الاكلیل وتاويلها
ابن عبد البر في التمهيد لو صحت علي الرواية لانه لم يبق
بعده من اجزاء النبوة غيرها **قال الشيخ اكر الدين**
في شرح المشرق اتفق في سنة

سبع واربعين وسبع مائة اجتماع حكيم مسيحي
فما لي عن الدليل علي كون نبينا محمد خاتم الانبياء
قد اكرت له من النقل ما يدل على ذلك فطلب مني
دليلا عقليا فلم يحصرني في الوقت شيء
فقال النبوة حكمة والحكمة اما علمية واما
عملية او جامعة بينهما وحكمة موسي كانت
عملية لاشتغالها علي تكاليف شاقة واعمال متعبة
وحكمة عيسى كانت علمية لاشتغالها علي التجرد

والله

والروحانيات والتصوف المحض وحكمته عليه
افضل الصلاة والسلام جامعة بينهما **قال في بعده** ان
كانت حكمته علمية فهو موسوي وان كانت حكمته
عملية فهو عيسى وان كانت جامعة بينهما فهو
محمدي فقد انحصرت النبوة بالضرورة وانتهى **وما ورد**
ورد في الحديث من نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بعده
فصحيح لكنه تابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعتيه
قد نضجت فلا يكون اليه وحفي ونصب احكام **وما ورد**
من انه يضع الجزية ولا يقبل الا التوحيد فذلك ليس نسخا ولا
حكما مستجدا بل ذكره عليه الصلاة والسلام ذلك دليل علي
ان شرعه في اخذ الزمان عند نزول عيسى عدم قبول
الجزية **والاصح** انه يصلي بالناس ويومئهم ويقتدي
به المهدي لانه افضل فائزته اولى **السلسلة الثالثة**
فما يجب اعتقاده ايضا عموم بعثة نبينا محمد صلى الله

عليه وسلم لا تسر ولجنت لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وفي الصحيحين بعثت الي الاحمير والاسودين فقبيلهما القرب والعجم وقيل الانس والجن وقد فسرحهما مسلم وادسلت الى الخلق كافة بالانس والجن كما فسرحهما من بلغ وفي قوله تعالى وحي الي هذه القران لا تدرهم به ومن بلغ اي بلغه القران والعالمين في قوله تعالى تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده ليكون للعالمين نذيرا وقد انعقد الاجماع علي بعثته للانس والجن واما بعثته للملائكة ففي تفسير الامام محمد بن الحنفية الرازي في سورة الفرقان دخلوا حطيم في المعالين من قوله ليكون للعالمين نذيرا لكن صرح الحليمي كما نقله عنه البيهقي في الباب الرابع من شعب الايمان بانه عليه الصلاة والسلام لم يرسل الي الملائكة الباب وفي الخامس عشر بانفسهم من شرعة لكن الحليمي قد

قد وافق المعزلة في تخصيص الملائكة علي الانبياء عليهم الصلاة والسلام وما نقل عنه هنا موافق لقوله بافضليته الملائكة فقلعه بناء عليه وفي تفسير الامام محمد بن الحنفية الرازي والبرهان النسخي حكاية الاجماع في تفسير اية القبر فان علي انه لم يكن رسولا اليهم كما قاله علامته المتأخرين لللال المحلي تنبيه علي انه هو المعتدس كلام الامام محمد بن الرازي لا ما نقله الزركشي عنه وهو ما قد منه عند من دقق لهم في العالمين وعبارة الامام ليست صريحة في اجماع الامة فان عبارة لكا اجمعنا علي انه عليه الصلاة والسلام لم يكن رسولا الي الملائكة ومثل هذه العبارة تستعمل لاجماع الخصمين المتناظرين بل لو صرح بذلك لم ينفع فقد قال شيخ الاسلام تقي الدين السبكي في جواب السؤال عن رسالته صلى الله عليه وسلم الي الجن في تعداد الايات الدالة عليه الآية العاشرة ليكون للعالمين نذيرا قال المفسرون كلهم للجن والانس وقال بعضهم والملائكة انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

